صادرات السعودية النفطية بلغت 6.1 مليون برميل يومياً في سبتمبر

أسعار النفط تصعد 2 بالمئة رغم ضبابية الأسواق العالمية

حفار نفط في تكساس

زادت أسعار النفط بأكثر من اثنين بالمئة أمس الاثنين، مدعومة بتصريحات من أطباء للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تشير إلى إمكانية خروجه من المستشفى ، وذلك بعد أيام قليلة من تشخيص إصابته بفيروس كورونا الذي أثار ذعرا على نطاق واسع.

قلصت المعلومات الجديدة عن صحة ترامب حجم الضبابية السياسية في الأسواق العالمية، وهو ما دفع برنت للصعود إلى 40.11 دولار للبرميل بحلول الساعة 0503 بتوقيت جرينتش، إذ ربح 84 سنتا بما يعادل 2.1 بالمئة. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 91 سنتا، أو 2.5 بالمئة، إلى 37.96 دولار للبرميل.

كانت الأسعار قد هبطت بأكثر من أربعة بالمئة يوم الجمعة وسط ضبابية تكتنف صحة ترامب، وهو ما جاء علاوة على مخاوف من أن تنامي عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا قد يقوض التعافي الاقتصادي العالمي.

لكن محللين قالوا إن صعود مدفوع بانحسار مبعث القلق الأكبر بشأن صحة ترامب، رغم بعض المؤشرات المتباينة حول ذلك.

وقال أفتار ساندو مدير شؤون السلع الأولية لدى فيليب فيوتشرز "أعتقد أن الأمر يتعلق بتحسن صحة الرئيس الأمريكي ... كان هناك الكثير من التقارير المتضاربة بشأن صحته خلال عطلة نهاية الأسبوع، لكنه بصفة عامة في تحسن".

وقال ساندو "قد يعود للعمل قريبا"، مضيفا أن المستثمرين قلقون حيال توقف خطة التحفيز المالي بالولايات المتحدة التي قد تسهم في تعافي الطلب على النفط.

وتدعمت الأسعار أيضا باستمرار إضراب للعمال في النرويج ، وهو ما قد يقلص الطاقة الإنتاجية للبلاد بما يصل إلى 330 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا، أي ما يعادل ثمانية بالمئة من إجمالي الإنتاج، بحسب اتحاد النفط والغاز النرويجي.

ويعوض ذلك مؤشرات على زيادة المعروض النفطي بالسوق.

شهدت ليبيا، وهي عضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، زيادة في إنتاجها لقرب ثلاثة أمثاله، إذ بلغ 270 ألف برميل يوميا في الأسبوع الماضي بعد أن خففت قوات من الشرق حصارا على البنية التحتية النفطية للبلاد.

قال مصدر مطلع بقطاع النفط أمس الاثنين إن السعودية صدرت 6.1 مليون برميل يوميا من النفط الخام في سبتمبر أيلول، وهو ما يزيد قليلا عن مستويات أغسطس آب، وأبقت على الإنتاج دون تغيير يذكر عند 8.974 مليون برميل يوميا الشهر الماضي.

وقال المصدر إن أكبر مصدر للنفط في العالم ضخ 8.988 مليون برميل يوميا وصدر ستة ملايين برميل يوميا في أغسطس آب. وعادة ما ترتفع صادرات النفط السعودية بعد شهور الصيف الحارة التي يزيد فيها استهلاك الخام لتوليد الكهرباء، مما يحد من شحنات النفط.

يتماشى إنتاج المملكة مع توقعات السوق وحصتها الإنتاجية في إطار أوبك. وخلص مسح لأوبك أجرته رويترز إلى أن إنتاج السعودية من النفط في سبتمبر أيلول كان مستقرا عند تسعة ملايين برميل يوميا.

150 شركة نفط أمريكية معرضة للإفلاس

أسفر وباء كوفيد – 19 وانخفاض أسعار النفط الذي تسبب به عن خسائر فادحة لدى شركات النفط العملاقة التي تجد نفسها مرغمة على الحد من أنشطتها في الاكتشاف والتنقيب بشكل كبير.

ووفقا لـ«الفرنسية»، يلخص ستيفن بريتوك المحلل من «بي في إم» الأمر بالقول إن «استكشاف النفط تلقى ضربة قوية هذا العام مع انهيار الطلب وأسعار النفط بسبب الوباء العالمي».

في بحر الشمال، تراجعت أنشطة التنقيب 70 في المائة، في المملكة المتحدة، و30 في المائة، في النرويج، مقارنة بالخطط التي كانت مقررة قبل الأزمة، وفق دراسة لمركز «وستوود» حول الطاقة نشرت أواخر (سبتمبر).

وخفضت شركة «إكسون موبيل» الأمريكية 30 في المائة، أي ما يساوي 10 مليارات دولار على الأقل، استثماراتها ولا سيما في مجال استكشاف المواد النفطية والتنقيب عنها، كما خفضت أيضا الإيطالية «إيني» والبريطانية «بي بي» والنروجية «إيكينور».

وتدفع الشركات المتعاملة مع الشركات العملاقة للطاقة أيضا الثمن غاليا، كما مجموعة «سي جي جي» الفرنسية التي تعمل في مجال تحليل موارد باطن الأرض، التي تتوقع هذا العام تراجعا 40 في المائة في رقم أعمالها. وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، تشهد أكثر من 30 شركة استكشاف وإنتاج حالة من الإفلاس في الولايات المتحدة منذ مطلع العام بحسب مكتب «هاينز آند بون» للمحاماة في تكساس، وإذا ما بقي سعر خام غرب تكساس الوسيط عالقا عند 40 دولارا للبرميل لمدة طويلة، فإن 150 شركة أخرى قد تنضم إليها هذا العام، وفق تقديرات محللين من «ريستاد إينيرجي».

خزانات نفط

وتبدو رافاييلا هاين من «جي بي سي إينيرجي» أكثر تفاؤلا، فهي تتوقع أنه «في خارج الولايات المتحدة، حيث تستغرق الأمور وقتا أطول، ستستأنف برامج التنقيب في جميع مناطق التزويد الكبرى وستقترب من مستويات ما قبل الأزمة العام المقبل».

وأكدت «في الماضي، رأينا أن التخفيضات الهائلة في الانفاقات في ميزانيات الشركات الكبرى لم تؤثر فعلا في إنتاجها المستقبلي، لأن البحث عن حقول جديدة هو، بدرجة أقل، مسألة نجاة».

ورغم التغييرات التي اتخذت نحو إنتاج طاقات صديقة للبيئة أكثر، فإن خطط طريقة الشركات الكبرى تظهر أن الشهية نحو الاستكشاف لا تزال قائمة، لكنها تصطدم بانتعاش أسعار الخام.

وتراجعت أسعار برنت وخام غرب تكساس الوسيط بشكل غير مسبوق في (مارس) و (أبريل)، وتبدو عالقة عند نحو 40 دولارا للبرميل، وهو سعر منخفض جدا بشكل لا يتيح لعديد من الفاعلين في القطاع، ولا سيما الأمريكيين، تحقيق معدل عائد متكافئ.

بسبب ممارسات تجارية غير عادلة

كوريا الجنوبية: تغريم الشركات الكبرى 85.5 مليون دولار

مصنع في كوريا الجنوبية

أظهر تقرير رسمي نشر أمس الإثنين أنه تم تغريم أكبر 10 مجموعات اقتصادية في كوريا الجنوبية حوالي 100 مليار وون (85.5 مليون دولار) على مدى السنوات الثلاث الماضية بسبب الممارسات التجارية غير العادلة، بحسب ما نشرت «الألمانية».

وقالت اللجنة الكورية للتجارة العادلة في تقرير قدمته للبرلمان الكوري الجنوبي إنها غرمت أكبر 10 مجموعات، بما في ذلك سامسونج إلكترونيكس وهيونداي موتور، 103.4 مليار وون خلال الفترة من 2017 إلى 2019 . وكانت مجموعة هيونداي موتور صاحبة النصيب الأكبر من الغرامات حيث بلغت قيمة الغرامة التي تعرضت لها 87.8 مليار وون، حيث تم تغريم شركة هيونداي ستيل، للصلب التابعة للمجموعة 67.4 مليار وون بتهمة التحكم في الأسعار.

كما تم تغريم مجموعة إل جي 4 مليارات وون خلال السنوات الثلاث الماضية، بينما تم تغريم مجموعة إس كي 3.2 مليار وون، وفقا للتقرير.

مقارنة بنمو نسبته 1.8 بالمئة خلال الفترة نفسها من 2019

انكماش الاقتصاد الأردني 3.6 بالمئة خلال الربع الثاني

طارق الحموري

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الأردني بالأسعار الثابتة، بنسبة 3.6 بالمئة خلال الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنمو نسبته 1.8 بالمئة خلال الفترة نفسها من 2019.

ونما الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 2 بالمئة خلال 2019، مقارنة بـ1.9 بالمئة في 2018.

وبحسب النتائج التي أعلنتها دائرة الإحصاءات العامة (حكومية)، أظهرت معظم القطاعات تراجعا خلال الربع الثاني 2020، مدفوعة بالتبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا.

ولم يعلق على ذلك وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني طارق الحموري . وتكبد قطاع الفنادق والمطاعم أعلى انخفاض بنسبة 13.4 بالمئة، خلال الفترة، نتيجة الإغلاقات التي فرضتها الحكومة في هذه القطاعات إما جزئيا أو بشكل كامل منذ مارس الماضي. جاء ثانيا، من حيث نسبة التراجع، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بانخفاض نسبته 9.2 بالمئة، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بتراجع 6.4 بالمئة الإنشاءات بتراجع 6.3 بالمئة. وفرض الأردن لأكثر من 50 يوما، إغلاقا كليا أو جزئيا على مختلف المرافق والقطاعات الاقتصادية المحلية، ضمن إجراءات احترازية لمواجهة تفشي الفيروس، قبل أن يبدأ الفتح التدريجي لهذه القطاعات اعتبارا من مايو الماضي.

وكان البنك الدولي، توقع في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الأخير انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.5 بالمئة للعام الحالي، فيما أشار إلى بدء تعافيه اعتبارا من 2021 بنسبة نمو 2 بالمئة.

أكبر 3 اقتصادات عربية تعود إلى النمو خلال سبتمبر

سوق شعبي في السعودية

عادت القطاعات الخاصة غير النفطية في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم العربي إلى النمو في سبتمبر، حيث شهدت مصر أول توسع لها في 14 شهراً.

تحسنت ظروف العمل على الرغم من استمرار فقدان الوظائف حيث تكيفت الشركات مع التحديات الاقتصادية للوباء العالمي بينما خففت الحكومات القيود لوقف فيروس كورونا.

وأظهر مسح أن القطاع الخاص غير النفطي بالسعودية عاد للنمو في سبتمبر للمرة الأولى منذ سبعة أشهر، وسط تحسن ظروف العمل، على الرغم من استمرار فقدان الوظائف في ظل تكيف الشركات مع التحديات الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا.

وارتفع مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات المعدل في ضوء العوامل الموسمية والخاص بالسعودية إلى 50.7 من 48.8 في أغسطس آب، مخترقا حاجز الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش في أول مرة منذ فبراير قبل بدء الجائحة.

وقال ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي في آي.إتش.إس ماركت «زاد نشاط الأعمال في القطاع الخاص غير النفطي بالسعودية في سبتمبر، مدعوماً بعودة المبيعات للنمو، إذ بدأ الاقتصاد في ضبط مساره بعد الإغلاق الناجم عن كوفيد19-.

«بالإضافة إلى ذلك، انحسر تأثير ارتفاع في ضريبة القيمة بشكل ملحوظ بعد أن شهد أغسطس () . تراجع التضخم في التكاليف إلى وتيرة لا تعدو كونها هامشية».

كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الإمارات إلى 51 نقطة، من 49،4 نقطة وسط ارتفاع طلبات المستهلكين مع تخفيض الشركات للأسعار.

أما في مصر، فقد شهد المؤشر أول توسع له منذ أربعة عشر شهرا، حيث نما إلى 50،4 نقاط، من 49،4 في ظل انتعاش طلبات المستهلكين والصادرات.

علما أن المؤشر يعبر فوق مستوى 50 نقطة عن النمو، فيما أنه يشير إلى الانكماش عندما يكون أدنى من مستويات الخمسين نقطة.

الدولار يحبس أنفاسه في ظل حالة ترقب الأسواق

الدولار يترقب الاسواق العالمية

تراجع مؤشر الدولار قليلا أمس الاثنين، إذ لم يشهد تغيرا يذكر عن إغلاق اليوم السابق، وذلك في ظل ترقب أسواق المال لأنباء عن صحة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وتطورات محادثات بخصوص مساعدات مالية في واشنطن، بحسب ما نشرت «رويترز».

أعلن ترمب يوم الجمعة أن الفحوص أظهرت إصابته بكوفيد19-، مما دفع المستثمرين للجوء إلى أصول أكثر أمانا وأثار موجة بيع في سوق الأسهم.

لكن مع بداية التعاملات الآسيوية، ظهر ترامب بشكل مفاجئ في موكب خارج المستشفى الذي يتلقى العلاج فيه، مما ساعد في تحسين الإقبال على المخاطرة.

ويقول الأطباء المعالجون لترمب إنه قد يخرج اليوم من المستشفى. وقال أولريش لويختمان رئيس أبحاث العملات والسلع الأساسية لدى كومرتس بنك «لا يستطيع متداولو العملات التوافق حول طريقة لتفسير الأنباء المتواترة في الآونة الأخيرة».

وينتظر المستثمرون أيضا تطورات محادثات في واشنطن بشأن حزمة إنقاذ تتعلق بفيروس كورونا بعدما أعلنت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أول أمس الأحد إحراز تقدم في المباحثات.

وتراجع الدولار قليلا أمام سلة من العملات، لكن مؤشره ظل قريبا من نطاقات شهدها في الآونة الأخيرة وانخفض أقل من 0.1 بالمئة خلال اليوم إلى 93.785 عند الساعة 0650 بتوقيت جرينتش.

وارتفع الدولار مقابل الين 0.3 بالمئة إلى 105.615 عند الساعة 0659 بتوقيت جرينتش، متعافيا من أسوأ هبوط في أكثر من شهر يوم الجمعة.

وتعززت عملات أكثر مخاطرة خلال الليل لكن مكاسبها انحسرت بحلول موعد فتح الأسواق الأوروبية.

وصعد الدولار الأسترالي 0.2 بالمئة إلى 0.71735، في حين نزل الدولار النيوزيلندي 0.1 بالمئة إلى 0.6641.

وارتفع اليورو 0.1 بالمئة إلى 1.17260 دولار بحلول الساعة 0712 بتوقيت جرينتش.

وصعد الفرنك السويسري الذي يعد ملاذا آمنا بعدما قالت شركة التكنولوجيا اليابانية إن.إي.سي إنها ستشتري شركة البرامج الإلكترونية المالية السويسرية أفالوك جروب.

وبحلول الساعة 0702 بتوقيت جرينتش، انخفض اليورو مقابل الفرنك السويسري 0.2 بالمئة إلى 1.07620.

ارتفاع مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات في اليابان

تراجعت وتيرة انكماش نشاط قطاع الخدمات في اليابان خلال سبتمبر الماضي بعد تحسن مؤشر مديري مشتريات القطاع خلال الشهر الماضي مقارنة بالشهر السابق، بحسب ما نشرت «الألمانية».

وفي أحدث تقارير «جيبون بنك» اليابانى الصادرة أمس الاثنين ارتفع مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات خلال الشهر الماضي إلى 46.6 نقطة بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحسباب مقابل 45 نقطة خلال أغسطس الماضي.

يذكر أن قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة تشير إلى نمو النشاط الاقتصادي للقطاع، في حين تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط الاقتصادي للقطاع.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات، تباطأت وتيرة تراجع أنشطة القطاع والطلبيات الجديدة إلى جانب انكماش طفيف في التوظيف وارتفاع مؤشر الثقة إلى أعلى مستوياته منذ 9 أشهر.

من ناحية أخرى أظهرت البيانات ارتفاع المؤشر المجمع لمديري مشتريات قطاعي الخدمات والتصنيع في اليابان خلال الشهر الماضي إلى 46.6 نقطة مقابل 45.2 نقطة خلال أغسطس الماضي.